الفصل الثانى

تطور استهداف سوريا فى مجلس الأمن

مقـــدمة

أصدر مجلس الأمن حتى الآن ثلاثة قرارات فى قضية اغتيال الحريرى هى ١٥٩٥، ١٦٣٦، ١٦٤٤، وذلك خلال ثمانية أشهر فى الفترة مـن أبريـل حتـى ديسمبر ٢٠٠٥، وكان المجلس قد أصدر فى سبتمبر ٢٠٠٤ القرار رقـم ١٥٥٩. وقبل تحليل هذه القرارات من المفيد أن نحدد العلاقة بين القرار الأول والقـرارات الثلاثة، والتى تدخل فى ملف الحريرى، وسوف نتجاوز عن الجانـب الـسياسى، ونقتصر على التحليل القانونى الدقيق، كما سوف نغفل ما تردد فى العالم العربـى من أن الحريرى هو مهندس القرار الأول، وأن دوره فى إصدار هذا القـرار قـد ارتبط بعلاقاته فى فرنسا، التى كان يوظفها لصالح القضايا اللبنانية، ولكنه وظفهـا هذه المرة ضد سوريا وحزب الله والمخيمات الفلسطينية، كما أننا لن نتوقف طويلاً أمام ما قيل من أن قتل الحريرى قد أنهى القرار ١٥٥٩، لأن اغتيال الحريرى كان فى الواقع صباً لكمية كبيرة من الزيت على النار، بعد أن استوعبت القوة السياسية اللبنانية مضمون القرار ١٥٥٩، وسعت على التعامل معه فـى إطـار العلاقـات الأخوية بين سوريا ولبنان. كذلك لا يدخل فى هذا التحليل مواقف الأطراف المختلفة من القرار، ولكن المهم من الناحية السياسية، والذى يفيد أيضاً فى التحليل القانونى، هو أن العالم العربى قد اعتبر هذا القرار من ناحية بداية خط جديد مركز فى إطار مجلس الأمن، كما أن الحكومات العربية من ناحية أخرى قد أُرغمت علـى قبـول القرار، بعد أن انتقدته بعض الدول فى البداية مثل مصر. مما يدل على أن للقـرار وظيفة سياسية، وأن تحل بوجه قانونى مشبوه، تزيا بزى قرارات مجلس الأمـن، وصدر بإجراءات صحيحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ونذكر من ناحية ثالثة، أن القرار ١٥٥٩ كان يعنى أن هناك خطاً بدأ تنفيذه لتحقيق الأهداف الإسرائيلية الأربعة المتكررة، وأضيف إليها حجة أخرى أمريكية. أما الأهداف الأربعة الإسرائيلية فهى: فك الارتباط بين سوريا ولبنان، بحيث تستطيع إسرائيل أن تجنب كما سمى فى السابق "الورقة السورية اللبنانية"، وترابط المصالح السورية اللبنانية فى مواجهة المخططات الإسرائيلية. أما الهدف الثانى، فهو إضعاف النظام السياسى فى سوريا، خاصة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، وتشويه كل الرموز العربية من خلال تجربة حزب البعث العراقى فى شخصية صدام حسين، وهو ما يجد انعكاساً له فى الساحة السورية، ويؤدى تشويه النظام إلى الاستهانة به فى سوريا والعالم العربى، مما يسهل إخضاع النظام فى سوريا للإملاءات الإسرائيلية فى تسوية قضية الجولان، وفى الصراع العربى الإسرائيلى بوجه عام. أما الهدف الثالث، فهو القضاء على حزب الله، وفصم العلاقة النضالية بينه وبين سوريا، وبذلك تنتقم إسرائيل من الحزب الذى أرغمها على الانسحاب من جنوب لبنان دون أى مقابل سياسى، كما حدث فى مصر والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل إن إسرائيل أمام حزب الله قد شعرت بخطر عظيم، وهو أن الحزب يتعامل بالمنطق الإسرائيلى، ولا يحاذر كما تفعل الحكومات العربية، وخشيت إسرائيل من أن تنتقل العدوى من حزب الله إلى الحكومات العربية، فشنت عليه حملة استعانت فيها بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، حيث وُضع على لائحة المنظمات الإرهابية، لأن مقاومة الاحتلال الإسرائيلى والأمريكى فى العالم العربى هو الإرهاب بعينه. أما الهدف الرابع، فهو فصم العلاقة بين سوريا والمنظمات الفلسطينية المناضلة ضد الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، حتى تتمكن إسرائيل من استكمال حلقات الحصار للانتفاضة الفلسطينية، حيث يقوم هذا الحصار على حرمان المقاومة من المساندة العربية السياسية والعسكرية والإعلامية والدبلوماسية، وقد نجحت إسرائيل فى ذلك بالاستعانة بالجهود الأمريكية، فاختفت كلمة الانتفاضة والمقاومة من السجلات العربية منذ قمة بيروت العربية فى مارس ٢٠٠٢، وهى القمة التى علا فيها صوت المساندة العربية والوعود المالية والسياسية للانتفاضة،

بل لم يعد سوى صوت سوريا التى يسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، فتتحدث عن الانتفاضة الباسلة، وعن ضرورة مساندتها، وعن حقوق الشعب الفلسطينى. وخطورة هذا الدور السورى تنبع من خطورة الانتفاضة، لأن هذه الانتفاضة كشفت فى المرة الأولى فى تاريخ الصراع مع إسرائيل عن أن الطرف الفلسطينى مهما كان ضعيفاً فهو صاحب الحق، كما أن هذا الطرف يحتاج إلى مساندة عربية، وليس إلى أن يتحدث العرب نيابة عنه باعتباره طرفاً قاصراً لم يصل إلى درجة الرشد السياسى، التى تؤهله للجلوس على مائدة الكبار، وأن يتحدث حديثهم. وبعد أن أيقن أن وضعه لا يقل عن الأيتام حيث يجلسون على مآدب اللئام، فأدركت إسرائيل بيقين أن استمرار الانتفاضة، فضلاً عما أحدثته من أضرار هائلة فى كل جوانب الحياة، وخصوصاً من الناحية النفسية، التى أحدثت لأول مرة هجرة يهودية عكسية من إسرائيل إلى الخارج، فإن هذه الانتفاضة قد أشاعت الشك فى نفوس الإسرائيليين بعجز حكومتهم عن حمايتهم. وأدركت إسرائيل أيضاً أن هذه الانتفاضة سوف تقضى على مقومات المشروع الصهيونى، ولهذا تصدى شارون بشكل مستميت للقضاء على الانتفاضة بكل الطرق، وقطع مصادر التأييد لها، بل وتجفيف منابع الإعجاب بها، ودفع قطاعات من الشعب الفلسطينى والشعوب العربية إلى تقييم سلبى للانتفاضة بقدر ما تقدمت جهوده فى القضاء عليه. يضاف إلى هذه الأهداف الإسرائيلية الأربعة تلك العلاقة بين سوريا وحزب الله من ناحية، وإيران من ناحية أخرى. ولكن لإيران حسابات أخرى وملفات أكثر اتساعاً لا مجال فى هذا التحليل لتناوله. أما الذريعة الأمريكية، فهى الاتهامات لسوريا المتفاقمة كلما تفاقمت الأزمة الأمريكية فى العراق، كما أن العداء العراقى لسوريا يتصاعد بقدر ما يرتفع العداء الأمريكى لسوريا، ولم يعد توتر العلاقة السورية العراقية يرجع كما كان فى السابق إلى التنافس بين حزبى البعث فى البلدين، وإلى التناقض فى مواقف الحزبين والدولتين. لكل هذه الاعتبارات أصبحت سوريا فى عين العاصفة، وأصبح استهدافها له ما يبرره من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية.

المبحث الأول

تحليل القرار ١٥٥٩ وتداعياته فى لبنان

فى الثانى من سبتمبر ٢٠٠٤ أصدر مجلس الأمن القرار ١٥٥٩، الذى كان بداية لحلقات من الأزمات السورية اللبنانية. أما السبب المباشر لاستصدار هذا القرار، فهو أمر مختلف عليه. وهناك روايتان: الأولى، تؤكد أن دمشق هى التى عملت على تمديد ولاية الرئيس اللبنانى إميل لحود، وعلى تعديل الدستور اللبنانى حتى يسمح بذلك. ولما كان السيد رفيق الحريرى رئيس الوزراء حينذاك قد أجبر على الامتثال للتعليمات السورية تحت وطأة التهديد فى ضوء النفوذ السورى المهيمن على الساحة الأمنية والسياسية فى لبنان، وأن الحريرى كان على خلاف مع لحود الذى تؤيده سوريا، فإن الحريرى سعى إلى استصدار هذا القرار بالتحالف مع الرئيس الفرنسى انتقاماً من سوريا. وحسب هذه الرواية، فإن الحريرى نفسه وافق كرئيس للوزراء، وكعضو فى مجلس النواب، ثم استقال بعد صدور القرار بشهر واحد، أى فى ٢٠٠٤/١٠/٢ بسبب تزايد الضغوط عليه. وكان هدف الحريرى من استصدار هذا القرار هو أن ينتقم من سوريا ولحود وحزب الله، وكلهم حلفاء يقفون فى صف واحد.

أما الرواية الثانية، فهى أن فرنسا والولايات المتحدة استغلتا عملية التمديد للعمل على تحقيق أهداف إسرائيل الأربعة ضد سوريا والعلاقات السورية اللبنانية (المسار الواحد) والفلسطينيين فى لبنان فى سوريا وحزب الله، وهى أهداف تسعى إسرائيل حثيثاً إلى تحقيقها، فانضم الحريرى إلى فرنسا وأمريكا وإسرائيل ضد عدو مشترك.

وقد تضمن القرار انسحاب القوات الأجنبية (يقصد السورية دون الإسرائيلية، على أساس أن الأمم المتحدة قد اعترفت بأن إسرائيل قد انسحبت من الجنوب

اللبنانى كله، ولم تعد ضمن القوات الأجنبية المتبقية الواردة فى القرار). تضمن القرار أيضاً الحرص على وحدة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله وسيادته، وعلى هيمنة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية.

فى إطار مظلة السياسة العامة التى أشرنا إليها فى تقديم هذا الموضوع ندرك أن هذا القرار والقرارات اللاحقة هى أدوات لهذه المظلة. كذلك يجب أن نشير إلى أن الولايات المتحدة قد أدركت أن القرار ١٥٥٩، واستخدام مجلس الأمن وحده لا يكفى لإخضاع سوريا ضمن الخطة الأمريكية لتفتيت العالم العربى فى النهاية، فكان إغتيال الحريرى هو المعادل لأحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة. وسواء كانت إسرائيل والولايات المتحدة وراء إغتيال الحريرى أو تدبير أحداث ١١ سبتمبر، فإن المهم هو أن الحادثين قد استخدما استخداماً يقطع بأنهما مدبران، وأن ردود الفعل عليهما كانت جاهزة. ولذلك يرى البعض، وأنا بينهم، أن الذى قتل الحريرى هو الذى دبر أحداث ١١ سبتمبر.

ويجمع القرار ١٥٥٩ والقرارات الثلاثة اللاحقة على مقتل الحريرى روابط ثلاثة وهى: **الرابطة الأولى**، أن هذا القرار هو المخطط والقرارات الثلاثة اللاحقة هى آليات التنفيذ. **والرابطة الثانية**، هى أن اغتيال الحريرى كان مدبراً لتنفيذ هذا القرار، وإضافة أداة جديدة للضغط على سوريا إلى جانب مجلس الأمن، وهذه الأداة الجديدة هى استحداث لجنة التحقيق الدولية المستقلة. **أما الرابطة الثالثة**، فهى أن القرار ١٥٥٩ يقوم على فرضية أساسية، وهى أن لبنان تحتله سوريا ويعجز عن الشكوى، كما أنه يئن بسبب هيمنة حزب الله والمخيمات الفلسطينية، وكلها سبب فى غياب الدولة اللبنانية، بل أن هذه القوة تحرج الحكومة اللبنانية مع إسرائيل، لأن الحكومة تتجنب المواجهة، كما تفعل حكومات بلاد عربية أقوى من لبنان عشرات المرات. يقوم منطق القرار على أن جيش الدولة الرسمى هو المسئول عن أمنها، وأن وجود الميليشيات يؤدى إلى الانتقاص من سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها. أما منطق القرارات اللاحقة على إغتيال الحريرى فتقوم

على أساس أن سوريا هى الجانى، وأن لجنة التحقيق قد فرضت وصايتها على سوريا، ولكن اللجنه أنشئت خصيصاً لمساعدة لبنان على مواجهة الخطيئة السورية، أولاً بكشف تورطها، ثم المساعدة فى القصاص منها. النتيجة النهائية لهذه القرارات الأربعة زوال السيادة اللبنانية والسورية، والقضاء على حزب الله، ونزع سلاح المخيمات، وتجديد ملفهم القديم الذي حسمه اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩، وإضعاف الساحة اللبنانية ودفعها إلى حرب أهلية بين من يؤيدون سوريا ومن يعارضونها، فتكون سوريا والتحزب لها أو ضدها هى سبب الحرب الأهلية فى لبنان، كما يضعف الحكومتين السورية واللبنانية، بما يحقق هدف إسقاط النظام فى سوريا وتفتيت لبنان، وبذلك تتحقق الأهداف الإسرائيلية التى أشرنا إليها كاملة.

ولاشك أن تقييم أثر القرار على الوحدة الوطنية فى لبنان يتطلب تحليلاً تفصيلياً لأحكام هذا القرار، بعد أن أوجزنا الظروف التى صدر فيها فى إطار تصور شامل لعدد من قرارات المجلس.

تحليل قرار مجلس الأمن ١٥٥٩:

أولاً الديباجة:

أشار القرار ١٥٥٩ فى ديباجته إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، رغم أن لبنان لم يطلب عقد اجتماع المجلس، ولم يطلب إصدار هذا القرار. وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الأمم المتحدة التى يناقش فيها المجلس وضعاً دقيقاً يخص إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية دون طلبها، ويفترض فى نفس الوقت أنه لمصلحتها التى لا تعرفها، أو أنها قاصرة عن إدراك هذه المصلحة، أو أنها عاجزة عن الدفاع عنها.

كذلك يجب أن نلاحظ في تحليل هذا القرار التوقيت الذي صدر فيه، وهو سبتمبر ٢٠٠٤ في وقت كان الموقف السوري من المقاومة العراقية ضد الاحتلال

الأمريكي معروفا، وفي نفس الوقت كان السيد رفيق الحريري قد استقال من رئاسة الحكومة اللبنانية بعد أن وافقت الحكومة ومجلس النواب على تعديل الدستور اللبناني، لكي يسمح بمدة ثالثة للرئيس لحود، وبعد اختيار لحود لولاية ثالثة. صدر القرار في وقت اشتدت فيه المطالبه الأمريكية للعالم العربي بالإصلاح والديمقراطية، والعمل على إنشاء الشرق الأوسط الكبير، وتململ الدول العربية سراً، بينما تجاهر سوريا بموقفها المعارض للهيمنة الأمريكية، ولذلك فإن توقيت صدور القرار عامل أساسي في تحليله.

رصدت الديباجة عدداً من قرارات المجلس السابقة، لكي توهم العالم بأن هناك قضية مفتوحة، وأنها تستأنف هذه القضية. فذكرت الديباجة القرارين ٤٢٥،٤٢٦ الصادرين في ١٩٧٨/٣/١٩، وهما يتعلقان بالمنطقة الأمنية التي أنشأتها إسرائيل في جنوب لبنان، وأشارت الديباجة إلى عدد من القرارات المختارة التي أصدرها مجلس الأمن مثل القرار ٥٢٠ في ١٩٨٢/٩/١٧، وهذا القرار يدين اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل. ويلاحظ أنه لم يتقرر إنشاء لجنة تحقيق في هذا الاغتيال، لأن الاغتيال تم أثناء الاحتلال الإسرائيلي لبيروت، ويبدو أن المجلس قد خشى أن يبالغ في إدانة هذا الاحتلال والجرائم التي ارتكبت خلاله، وكان أبشعها مذابح صابرا وشاتيلا التي اتهم فيها شارون شخصياً، ولايزال يطارد قضائياً في أوروبا بسببها. والواقع أن هذا القرار لم يشر إلى إدانة الاحتلال، وإنما أدان التوغلات الإسرائيلية في بيروت انتهاكا لاتفاقات وقف اطلاق النار، ولقرارات مجلس الأمن. وطالب القرار أيضاً بالاحترام التام لسيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي تحت السيطرة المطلقة والوحيدة للحكومة الشرعية في لبنان، وكان يقصد يومها منازعة منظمة التحرير سلطة هذه الحكومة، ويستحيل أن ينظر هذا القرار على أن الاحتلال الإسرائيلي لبيروت يعتبر أكبر تحدي لسلطة الحكومة اللبنانية.

ومن الملاحظ أنه لا علاقة مطلقا لهذه الأحداث: الاغتيال والاحتلال لبيروت عام ١٩٨٢ بما تحدث عنه القرار ١٥٥٩، ولم يكن الحريري قد اغتيل وقت صدور

القرار حتى يمكن أن يقال أن القرار الجديد يربط بين الاغتيال القديم للجميل والاغتيال الجديد للحريري. وأغلب الظن أن القرار ٥٢٠ كان يدين الوجود السوري في لبنان في ذلك الوقت، لأنه ربما ساهم في إعاقة حرية العمل للجيش الإسرائيلي عند احتلال بيروت.

وتشير الديباجة إلى دعم المجلس القوي لسلامة لبنان واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً، وإلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية منه، وذلك كله دون مناسبة وبشكل مفاجئ، ثم ينوب عن الحكومة اللبنانية في الإعراب عن بالغ القلق من استمرار تواجد ميليشيات مسلحة في لبنان، وكان يقصد بها كما ظهر بعد ذلك حزب الله والمخيمات الفلسطينية في لبنان، وكذلك قلق المجلس بأن هذه الميليشيات تعوق الحكومة اللبنانية عن ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية، ويقصد المجلس بذلك التزام الحكومة اللبنانية بموقف المتسامح مع أسلحة المخيمات الفلسطينية، التي يعتبرها امتداداً للمقاومة الفلسطينية، والتي تعتبرها إسرائيل بالطبع إرهاباً لا يطاق، ثم يؤكد أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، أي طرد حزب الله من الجنوب حتى تتنفس إسرائيل الصعداء بما يحقق أعز أمانيها. ويؤكد المجلس على نزاهة الانتخابات دون تدخل أجنبي، يقصد سوريا.

وتشير الديباجة أيضاً إلى القرار ١٥٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٧/٢٩، أى قبل شهر تقريباً من صدور القرار ١٥٥٩، وكأنه بمثابة تمهيد لهذا القرار. ويركز القرار ١٥٥٣ على التأكيد على استقلال لبنان وسيادته، ونشر القوات اللبنانية فى الأراضى اللبنانية، وكفالة الهدوء فى الجنوب، كما يركز فى بقية أجزاء القرار على قوة الأمم المتحدة فى لبنان ومهمتها وسلامة أفرادها. يشير القرار كذلك فى الديباجة إلى بيان رئيس مجلس الأمن فى ٢٠٠٠/٦/١٨ الذى يقرر فيه ترحيب الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من لبنان تنفيذاً للقرار ٤٢٥ فى ١٩٧٨/٣/١٩.

ثانياً: تحليل الفقرات العاملة في القرار:

تبدأ الفقرة الأولى بمطالبة المجلس بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته ووحدته واستقلاله تحت سلطة الحكومة دون منازع. مرة أخرى لم يحدد المجلس من يجور على هذه السيادة، ومن يعطل سلطة الحكومة وينازعها على الأراضي اللبنانية. من الواضح أنه يقصد سوريا وحزب الله والمخيمات، وكلها أعداء إسرائيل، لمجرد أنهم يطالبون بتحرير الأراضي اللبنانية والفلسطينية.

وتطالب الفقرة الثانية جميع القوات الأجنبية "المتبقية" بالانسحاب. ولما كانت إسرائيل قد أوهمت الأمم المتحدة بأنها أتمت انسحابها من لبنان بموجب القرار ٤٢٥، فإن القوات الأجنبية الوحيدة المتبقية فى لبنان هى القوات السورية فى منطوق هذا القرار.

تشير الفقرة الثالثة إلى الدعوة إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية يقصد حزب الله، وغير اللبنانية يقصد المخيمات الفلسطينية، كما يدعو إلى نزع سلاحها. وليس واضحاً إلى من توجه هذه الدعوة، طالما افترض المجلس أن لبنان عاجزاً فى النطق والفعل بسبب القوات الأجنبية والميليشيات. وتؤكد الفقرة الرابعة على سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضى اللبنانية، ثم تطالب الفقرة السادسة جميع الأطراف المعنية بالتعاون التام والمستعجل مع المجلس من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولغيره، مما يتصل باستعادة لبنان سلامته وسيادته واستقلاله.

ويلاحظ على هذا القرار ما يلى:

١- أن لبنان لم يطلب عقد اجتماع للمجلس، ولم يشكو مما تصور المجلس أنها آلام لبنانية استشعرها المجلس بحسه البعيد، بل إن مجلس الأمن افترض أن لبنان يريد ما قرره المجلس.

٢- طالب القرار جميع القوات اللبنانية المتبقية، ويقصد بها القوات السورية، لأن بيان رئيس المجلس المشار إليه الصادر عام ٢٠٠٠، قد أكد أن إسرائيل لم تعد لها قوات محتلة فى لبنان بعد انسحابها من الجنوب، واندحارها أمام حزب الله.

٣- أكد القرار ما سبق أن أكده دائماً من ضرورة أن تبسط الحكومة اللبنانية وحدها دون منازع سلطتها على جميع أنحاء لبنان، ويقصد بذلك أن وجود القوات السورية يحد من سلطة الحكومة اللبنانية فى هذا الشأن. ومعلوم أن القوات اللبنانية ذهبت إلى لبنان عام ١٩٧٦ ضمن قوات الردع العربية، وأن انسحابها مقرر فى اتفاق الطائف، الذى انتهى إليه مؤتمر الطائف للوفاق الوطنى اللبنانى عام ١٩٨٩، كما نص على هذا الانسحاب اتفاق الصداقة السورى اللبنانى، الذى كان جزءاً من وثائق الطائف. ومادام لبنان لم يطلب من مجلس الأمن سحب القوات السورية، فإن مطالبة المجلس بسحبها دون أن يطلب لبنان ذلك يعد تدخلاً فى القرار اللبنانى، بل يعد تدخلاً فى إرادة الدولتين التى تحدد مصير هذه القوات.

من الواضح أيضاً أن قرار مجلس الأمن سوى بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية عندما أشار إلى القوات الأجنبية المتبقية، على أساس أن القوات الإسرائيلية هى التى انسحبت، بينما الواقع هو أنها لاتزال تحتل مزارع شبعا فى المنطقة الفاصلة بين سوريا ولبنان، وبذلك يكون قرار المجلس قد أغفل الاحتلال الإسرائيلى، وركز وبشكل متعمد ومقصود على الوجود السياسى والعسكرى السورى فى لبنان، وهذا يعد تدخلاً فى العلاقة الخاصة بين الدولتين، ومناقضاً فى مضمونه للمادة ٢/٧ من ميثاق الأمم المتحدة التى تحظر تدخل المنظمة الدولية فيما يعد من صميم الاختصاص الداخلى للدول الأعضاء فى المنظمة. ولا يمكن مقارنة الاحتلال الإسرائيلى للبنان بالوجود العسكرى السورى فى لبنان، سواء من حيث الأساس القانونى أو الاهداف، أو الأثر حتى مع كل التجاوزات التى سببها الوجود السورى فى لبنان.

٤- دعا القرار إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية، أى حزب الله، وغير اللبنانية، أى المخيمات الفلسطينية فى لبنان، ونزع سلاح هذه الميليشيات. ومن الواضح أن حزب الله ليس من الميليشيات، والدليل على ذلك أن اتفاق الطائف حصر الميليشيات وأمر بحلها، ولم يشمل حزب الله لسببين: الأول، هو أن حزب الله تشكل خصيصاً لمواجهة الغزو الإسرائيلى للبنان، وحصر نفسه فى هذه المهمة وحدها، وظل كذلك حتى الآن، ونأى بنفسه تماماً عن الصراعات الداخلية، فكان سلاحه موجهاً إلى إسرائيل، وليس نحو إخوانه اللبنانيين، ومن ثم، فإن حل حزب الله ونزع سلاحه يعنى أن إسرائيل سوف تكون طليقة اليد فى لبنان، وأن الجيش اللبنانى أضعف من أن يردع إسرائيل، ومنعها من العدوان على لبنان. ولهذا السبب، فإن تحقيق مطلوب القرار بالنسبة لحزب الله هى خدمة كبرى لإسرائيل تحت ذريعة بسيطة، سيطرة الحكومة اللبنانية محل حزب الله فى الجنوب، وهذا ممكن فى الظروف العادية، ولكن مادامت الظروف غير عادية، فلا يمكن أن تكون هذه الدعوى واردة بالنسبة لحزب الله، الذى يشكل رأس الحربة فى تحرير الأراضى اللبنانية، وفى الدفاع عنها ضد الهجمات الإسرائيلية. أما السبب الثانى لعدم اعتبار حزب الله من الميليشيات، فهو الإجماع اللبنانى على ذلك، فضلاً عن أن الحزب له دوره المشهود فى الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية، بينما كانت الميليشيات هى أدوات الصراع العسكرى بين اللبنانيين.

وأما الميليشيات غير اللبنانية، فيقصد القرار بها المخيمات الفلسطينية، وهذه المخيمات لا يمكن أن تكون فى مصاف الميليشيات، ويرجع السبب فى احتفاظ هذه المخيمات بسلاحها إلى نفس السبب الذى يبرر احتفاظ حزب الله بسلاحه، وهو عدم قدرة السلطات اللبنانية على بسط الحماية على الأراضى والسكان داخل لبنان. صحيح أن حماية المخيمات هى مسئولية الحكومة اللبنانية، ولكن سطوة إسرائيل واستباحتها لكل شئ فى لبنان هو الذى دفع الحكومة اللبنانية

إلى الموافقة فى اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ مع منظمة التحرير الفلسطينية على احتفاظ المخيمات بالسلاح، لأن إسرائيل تستهدف الفلسطينيين فى كل مكان، ولذلك فإن ما ورد فى القرار بشأن الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية هو خدمة لإسرائيل، واستهداف واضح لأعدائها، وهم حزب الله والفلسطينيون. ثم تدخل القرار بلا شك فى محاولة للهجوم على سوريا بإعلان تأييده لانتخابات حرة ونزيهة "من غير تدخل أو نفوذ أجنبى"، ويقصد بذلك النفوذ السورى، مادام لم يعترف بأى وجود أجنبى آخر سوى الوجود السورى، ثم أكد القرار تعاون جميع الأطراف المعنية تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار، واستعادة لبنان كامل سيادته واستقلاله.

٥- بدأ مجلس الأمن بالقرار ١٥٥٩ سلسلة من القرارات التى تؤسس لمرحلة جديدة من الشرعية الدولية، وهى الشرعية الدولية الجديدة. وتعنى أن هناك شرعيتين، الشرعية الدولية الصحيحة، التى تتطابق فيها قرارات مجلس الأمن مع الإجراءات الشكلية لإصدار القرارات، وهى التى يطلق عليها "القانونية" Legality، كما تتطابق هذه القرارات مع أحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، وهذا الجانب الموضوعى هو الذى يطلق عليه "الشرعية" Legitimacy. أما الشرعية الدولية الجديدة، فهى التى تتناقض فيها القانونية مع الشرعية، أى تلك القرارات التى تحوز فيها على إجماع أعضاء مجلس الأمن، ولكنها من الناحية الموضوعية تتناقض مع أحكام الميثاق.

وقد أكد السيد عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السورى فى مقابلة نشرت يوم ٢٠٠٦/١/٥ فى جريدة الشرق الأوسط أن نقطة البداية كانت التمديد للرئيس لحود لولاية ثالثة، وتعديل الدستور ليتيح له ذلك، وأنه لولا التمديد للحود لما كان هناك فرصة لصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، ثم اغتيال الحريرى، ثم إنشاء لجنة التحقيق الدولية فى هذا الاغتيال. صحيح أن مسلسل الأحداث وترتيبها جرى على هذا النحو، ولكن المعلوم أن الرئيس الحريرى وافق على

التمديد والتعديل، وأنه أياً كان الموقف السورى من مسألة التعديل والتمديد، فلم تكن لبنان هى الدولة العربية الوحيدة فى هذا الباب، بل إن الذى وافق على التمديد والتعديل هى السلطات والمؤسسات الرسمية اللبنانية، وهى مجلس الوزراء، ومجلس النواب وفقاً للدستور اللبنانى. صحيح أن التمديد جاء فى مرحلة كانت المنطقة تتعرض فيها لهجمة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان الأمريكية لأسباب سياسية معروفة، وأن التمديد كان سباحة واضحة ضد التيار الدولى فى المنطقة العربية، إلا أن رواية السيد خادم تحمل أكثر من معنى ترتيب الأحداث، فهى تشى بأن معارضى التمديد هم الذين اغتالوا الحريرى، وتشى بأن هناك علاقة عضوية بين الأحداث الأربعة ضمن مشروع واحد، وهذه الأحداث هى التمديد والقرار والاغتيال ولجنة التحقيق. وقد جرت الانتخابات الرئاسية عقب القرار ١٥٥٩، فلماذا فاز لحود مادام التمديد له مرفوضاً؟

ارتكز تقرير لجنة التحقيق الدولية على أن الحريرى كان مهندس القرار ١٥٥٩ بعد استقالته، وانشقاقه على سوريا، ولذلك انتقمت منه بقتله. ويظل هذا وغيره ضمن الافتراضات النظرية.

وإذا كان اللبنانيون قد رحبوا بما جاء فى القرار من تمسك بسيادة لبنان، إلا أنهم انقسموا حول بقية بنود القرار إلى فريقين: الفريق الأول، تحمس لانسحاب سوريا، ولم يتوقف كثيراً عند انحساب إسرائيل، لما نسبه إلى الوجود السورى من مساس بسيادة لبنان واستقلاله، ومن سلبيات أخرى تدخل عند بعض هذا الفريق فى طائفة الخطايا لا الأخطاء. رأى هذا الفريق أن كل القوى المؤيدة لسوريا والتى استهدفها القرار تنتقص من هيمنة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية، وهم حزب الله والفلسطينيون. وقد رأينا كيف أن حزب الله قد استمد شرعيته فى البداية والنهاية من كونه حزباً مقاوماً يجد فى الاحتلال الإسرائيلى مبرراً للتسلح، فإذا زال هذا المبرر حسبما يرى هذا الفريق، فلا محل أو سبب لترك السلاح فى يد حزب الله، ويكفيه أنه أصبح حزباً سياسياً يشارك فى البرلمان والحكومة. وأما سلاح

المخيمات، عند هذا الفريق خاصة مع وجود تنظيمات فلسطينية لاجئة فى لبنان، فهو مرتبط بمرحلة تنامى المقاومة المسلحة الفلسطينية، واصطدامها بالدولة، ثم تنظيم الوجود الفلسطينى باتفاق القاهرة، وأخيراً، أدى الاحتلال الإسرائيلى لبيروت عام ١٩٨٢ إلى وضع جديد انتهى فيه عصر المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأراضى اللبنانية. وطالب هؤلاء بأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يخضعون لسلطة الدولة اللبنانية كما يتمتعون بحمايتها، فلا مبرر لحيازة السلاح فى المخيمات، أو وجود مكاتب المنظمات الفلسطينية التى اعتبرها القرار فى تفسير معين ضمن الميليشيات غير اللبنانية.

أما الفريق الثانى، فيضم حزب الله وأمل كقوة سياسية، حتى لا يفسر الأمر- كما ذهب ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية فى تقريره الأول فى قضية اغتيال الحريرى- على أن الخلاف والانقسام كان بين الشيعة والسُنة أو بين المسلمين والمسيحيين، وهذا إيحاء مفهوم أو جهل بالواقع يجب تصحيحه. ويرى هذا الفريق أن هذا القرار صدر دون طلب لبنان، وأنه افترض أن لبنان فقد الأهلية القانونية الدولية، فجعل مجلس الأمن من نفسه وصياً، وقرر أن ينوب عن لبنان فى الطلبين معاً، سحب القوات السورية، وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولما كان حزب الله لا يعتبر نفسه إحدى الميليشيات وفق مفهوم القرار، كما أن علاقة سوريا بلبنان يحكمها اتفاق الطائف، فقد اعتبر هذا القرار مؤامرة على مصالح لبنان الوطنية. وثارت الشكوك حول دور بعض القوى اللبنانية فى التواصل مع عناصر أجنبية للإضرار بمصالح لبنان، فارتفعت نبرة الجدل بين الفريقين، خاصة بعد أن أتهم الفريق الأول بأنه يريد أن يسهل التطبيع مع إسرائيل، وأن القضية هى صراع بين المصالح الإسرائيلية وانفرادها بلبنان، وبين التيار القومى الرافض للتطبيع دون سلام حقيقى. واستشعر الفريق الثانى مصالح إسرائيل فى هذا الموضوع، فاشتد نقده للفريق الأول، مما أدى إلى أزمة وزارية حادة وجد الرئيس لحود فيها صعوبة فى العثور على رئيس وزراء مقبول من الطرفين، حيث كان

الفريق الأول معارضاً لرئيس الوزراء لمجرد أن الرئيس لحود هو الـذى يعينـه، نكاية فى الرئيس وباعتباره بقى فى الحكم بتعديل دستورى خاص، وبدعم سورى. وأيا كان دور سوريا فى التمديد للحود، سواء فرضته كما رأى الفريق الأول، أو أن سوريا تركت للبنانيين الفصل فى الموضوع، وهى تبارك خيارهم كما يردد الفريق الثانى، فإن الجدل حول الانسحاب السورى وحزب الله وسلاحه قد اشتد، خاصة بعد أن عين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً لهذا القرار للإشراف على تنفيذه. وقد بدا أن مسألة حزب الله تتجه إلى أن تكون مسألة لبنانية تعالج بـالتوافق بـين اللبنانيين. ورغم أن الفريق الثانى لم يكن يمانع فى انسحاب سوريا هو الآخر، فقد ظهر الخلاف مرة أخرى بين الفريقين حول الأساس القانونى للانسحاب، حيث تمسك الفريق الأول بأن الانسحاب السورى لابد أن يتم وفق قرار مجلس الأمـن باعتباره أساساً للشرعية الدولية لحماية استقلال لبنان، بينما أصر الفريـق الثـانى على أن الانسحاب يتم فى إطار اتفاق الطائف. ورغم أن الانسحاب فـى الحـالين مطلوب، إلا أن هناك آثاراً هامة وفوارق جوهرية بين الانسحاب السورى بموجب اتفاق الطائف، ودلالة هذا الانسحاب بموجب القرار الـدولى. وبـالطبع ضـغطت باريس وواشنطن مع الفريق الأولى لكى يكون الانسحاب امتثالاً للشرعية الدوليـة وأساسها قرار إجماعى من مجلس الأمن. فإذا تم الانـسحاب الـسورى بموجـب الطائف فهو أمر مقرر فى الاتفاق بعد أن تم إعادة الانتشار العسكرى السورى عام ١٩٩٢، ثم وقع الاتفاق على الانسحاب بالفعل عام ١٩٩٥. ولكن يبدو أن تعقيدات الوضع اللبنانى، واشتداد الغارات الإسرائيلية على الأراضى اللبنانية كجـزء مـن حملة المواجهة الإسرائيلية لحزب الله فى الجنوب قد عطلت الانسحاب الـسورى، فضلاً عن أن قمة شرم الشيخ عام ١٩٩٨ التى حضرها الرئيس الأمريكى هنـرى كلينتون كانت تستهدف الحرب ضد الإرهاب، وتتجه ضمناً إلى اعتبار حـزب الله جزءاً من هذا الإرهاب. غير أن التفاف اللبنانيين جميعاً وراء الحزب فـى سـعيه لضرب جيش لبنان الجنوبى العميل لإسرائيل، والضغط لإطلاق سـراح الأسـرى اللبنانيين والفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى سعيه الحثيث لتطهير

الجنوب من الاحتلال الصهيونى، ونجاحه فى ذلك فى يونيو ٢٠٠٠ قد جعل حزب الله فى مرتبة عالية، وجعل المطالبة بانسحاب القوات السورية أمراً ثانوياً حينذاك. ولما كانت إسرائيل لم تتعود الهزيمة والفرار من الأراضى العربية، قانعة من الغنيمة بالانسحاب دون أى مقابل، فقد شجع ذلك، فيما يبدو، على تصدى الفلسطينيين لعبث شارون بالمسجد الأقصى، وبداية انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠، وما تبع ذلك من تولى شارون السلطة فى فبراير ٢٠٠١، وخطته لقمع الانتفاضة وتصفية أنصارها: حزب الله وسوريا وإيران.

أما الانسحاب السورى وفق القرار ١٥٥٩ فمعناه التسليم بأن القوات السورية قوات محتلة، وأنها تعوق هيمنة الحكومة اللبنانية على الأراضى اللبنانية، وأن القوات الإسرائيلية فى مزارع شبعا ليست محتلة، مادامت الأمم المتحدة – لاعتبارات غير مفهومة – قد اعتبرت مزارع شبعا أرضاً سورية حتى تلحق بالجولان، الذى قررت إسرائيل ضمه رغم إدانة الأمم المتحدة المتكررة لهذا الضم كل عام، وحتى تحرم حزب الله من مبرر سلاحه، مادامت وظيفته التحريرية قد انتهت بتحرير الجنوب.

وقد لاحظ الفريق الثانى الذى سيطلق عليه فيما بعد فبراير بعد اغتيال الحريرى فريق الموالاة لسوريا فى مواجهة فريق المعارضة، أن القرار الدولى تحركه نوازع أمريكية، وأنه يدخل فى إطار النزاع السورى الأمريكى، الذى اتخذ صوراً علنية، خاصة بعد فرض عقوبات على سوريا بموجب قانون معاقبة سوريا، ثم تفاقم النزاع بعد اتهام واشنطن لسوريا بالسماح للمتسللين عبر أراضيها لدخول العراق، والانضمام إلى المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكى، وإصرار سوريا على امتداح مقاومة الاحتلال الأمريكى للعراق والإسرائيلى لفلسطين.

ولاشك أن الانسحاب السورى وفق القرار الدولى يترك مستقبل العلاقات السورية اللبنانية للمقادير والتقلبات، بينما الانسحاب وفقاً للطائف يعنى الالتزام

باتفاق الصداقة الملحق بالطائف الذى يضع قواعد العلاقات الأخوية بين سوريا ولبنان. فالفارق بين القرار والطائف كما نرى فارق جوهرى من حيث أثرهما على علاقات البلدين. يضاف إلى ذلك أن تنفيذ القرار كما يريده الفريق الأول يعنى الاصطدام بحزب الله والفلسطينيين فى لبنان، مما يدفع سوريا إلى التحالف معهما، ويجعل ذلك الانسحاب تفريطاً فى مساندة هؤلاء الحلفاء. فأصبحت مطالبة الفريق الأول بتنفيذ القرار تثير حفيظة الفريق الثانى، لأنها تمس حزب الله والفلسطينين وسوريا فى وقت واحد، كما أصبحت المطالبة بانسحاب القوات السورية وفقاً للقرار مستفزة لسوريا أيضاً ولحفائها داخل لبنان.

وقد ظهرت مؤشرات على أن هذا القرار قد مزق المجتمع اللبنانى، وأحدث فرزاً خطيراً فى الساحة اللبنانية، حيث طالبت الكنيسة المارونية والأب صفير بانسحاب القوات السورية، وانتقدت عدم تحمس لحود لمشاركة بقية اللبنانيين هذا الطلب، خاصة وأن الاعتقاد هو أن سوريا هى سبب استمرار لحود ضد إرادة القوى اللبنانية. غير أنه يبدو أنه عندما ظهرت مؤشرات على أن القرار قد تم استيعابه لبنانياً وسورياً، جاء اغتيال الحريرى، فى بعض التفسيرات ليصب النار على القرار، ويسرّع تنفيذه على الأقل فى شقه السورى، وهو ما حدث بالفعل بعد أن اتهم مجلس الأمن مساء نفس يوم الاغتيال سوريا، فنصحتها بعض الدول العربية بالاسراع فى الانسحاب تحت أى أساس، الطائف أو القرار، والأفضل إظهار الامتثال للشرعية الدولية فى القرار، وهو ما نفذته سوريا بالفعل. أما بعض التفسيرات الأخرى، فرأت أن الفريق الأول والدول الحليفة قد استغلت حادث الاغتيال، واعتبرته قميص عثمان فى حملتها القائمة منذ مدة ضد سوريا، فى الوقت الذى رأى فريق ثالث أن اشتداد أثر القرار على سوريا دفعها إلى التدبير لقتل الحريرى انتقاماً منه، ولكى يكون عبرة لغيره، وكان اغتيال الحريرى على أية حال فصلاً جديداً فى تدهور العلاقات السورية اللبنانية، ولكنه يخرج عن نطاق التحليل فى هذه الورقة.

وأخيراً، إذا كان القرار قد اعتبر تتويجاً لسعى الفريق المعارض للوجود السورى، فإنه اعتبر لدى فريق الموالاة مؤامرة على العلاقات الأخوية بين الشعبين يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ولكن لبنان يدفع الثمن مضاعفاً فى النهاية، وأخطر ما يدفعه لبنان هو استقلاله وخضوعه لوصاية مجلس الأمن، ثم لجنة التحقيق الدولية التى تسعى لكشف لغز الاغتيال.

وبين هذا الفريق وذاك يتمزق لبنان، وتشتد فيه التجاذبات، ويتآكل رصيد الحذر من المؤامرات، والحرص على نسيج الوحدة الوطنية.

ولكننا نرى أنه لولا اغتيال الحريرى، لأمكن إعادة بناء العلاقات اللبنانية السورية فى فترة معقولة لو أن الاتفاق قد تم نهائياً على انسحاب القوات السورية والسلطات الأمنية من لبنان، ولأمكن استيعاب آثار القرار ١٥٥٩. لهذا السبب جاء اغتيال الحريرى حتى يجهز على آفاق بناء العلاقات السورية اللبنانية، وحتى يجعل التحقيق فى الاغتيال عاملاً حاسماً فى إلهاب مشاعر المعادين لسوريا والموالين لها، حتى يصل الافتراق بين اللبنانيين إلى غايته، وهو تمزق لبنان واحتراب اللبنانيين.

obeikandl.com

المبحث الثانى

أساس الانسحاب السورى من لبنان

القرار أم الطائف

هل أدى انسحاب سوريا من لبنان إلى إسدال الستار على الأزمة السورية اللبنانية؟ وهل ينهى أزمة العلاقات السورية اللبنانية، والسورية الأمريكية؟ والاجابة بالطبع هى بالنفى.

من وجهة النظر السورية، يعد انسحابها من لبنان نصراً للمعارضة اللبنانية وللمواقف الأمريكية والإسرائيلية، خاصة وأن انسحابها يتم وفق القرار ١٥٥٩، وليس وفق الإتفاق الطائف. والفارق بين الطائف والقرار الدولى فارق كبير، صحيح أن السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى لا يعترف بالقرار، ويؤكد أن القرار ليس حوله إجماع لبنانى، بخلاف اتفاق الطائف المجمع عليه عربياً ولبنانياً، إلا أنه يؤكد أيضا أن العلاقة بين الطائف والقرار علاقة تواز، وليست علاقة عضوية، فليس القرار أداة لتنفيذ الاتفاق، ولكن تنفيذ الاتفاق يؤدى إلى تنفيذ القرار بشكل غير مباشر. غير أن الفارق كبير بين القرار والطائف، وأول صور الاختلاف هو أن الطائف اتفاق يهم لبنان وسوريا، وهو وثيقة أجمع عليها اللبنانيون بعد الحرب الأهلية، وتناولت بشكل واضح مستقبل الوجود السورى فى لبنان، ولذلك فإن تنفيذ اتفاق الطائف أمر مرغوب، أما القرار ١٥٥٩ فهو يتناول الوجود السورى، بالإضافة إلى حزب الله والدستور اللبنانى، ويلقى بالتزامات على سوريا ولبنان فى هذه القضايا الثلاث. فيلزم القرار سوريا بالانسحاب من لبنان، بينما يلزم الحكومة اللبنانية بتفكيك حزب الله كقوة عسكرية، مثلما يلزم الحكومة باحترام الدستور فى إشارة إلى إدانة تعديل الدستور للتمديد للرئيس لحود، رغم أن التعديل تم بالطريق الدستورى. وهذه الالتزامات الواردة فى القرار الدولى على الحكومة

obeikandl.com

اللبنانية هى إملاء أمريكى من خلال مجلس الأمن. ولذلك تتجاهل الولايات المتحدة اتفاق الطائف، وتركز على قرار مجلس الأمن، وعلى أن هذا القرار يمثل إرادة المجتمع الدولى، فضلاً عن تصوير القرار على أنه أداة لتحرير لبنان من كل معوقات استقلالها وديمقراطيتها. فانسحاب سوريا يحقق للبنان الاستقلال، ومعلوم أن الاستقلال اللبنانى فى نظر واشنطن هو أن يكون للبنان حرية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، حيث تذكر واشنطن أن ربط المسارين السورى واللبنانى كان دائماً ورقة سورية هامة، وأنها تعتقد أن نفوذ سوريا فى لبنان قد أعاق تنفيذ واستمرار اتفاق مايو ١٩٨٣. وقد استماتت إسرائيل وواشنطن لفصم العلاقة السورية اللبنانية بأى ثمن، وخاصة بعد اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان على يد حزب الله؛ ولذلك فإن انسحاب سوريا سوف يحرم سوريا من ورقة التصاق المسارين، كما أن الإصرار على أن يكون هذا الانسحاب فى إطار القرار الدولى سوف يجعل الانسحاب خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى. فلن يكون الانسحاب نهاية للمسألة اللبنانية أو لأزمة العلاقات السورية اللبنانية، كما لن يكون نهاية لأزمة العلاقات السورية الأمريكية، رغم أن هذا الانسحاب هو أحد أهم المطالب الأمريكية التى ألح عليها الكونجرس من الإدارة الأمريكية فى قانون محاسبة سوريا. فالراجح أن واشنطن لن تقنع من سوريا بالانسحاب، وإنما سوف تسعى تحت ستار دعم تيارات الإصلاح إلى تقويض النظام فى سوريا. ونذكر فى هذا المقام أن واشنطن تتهم سوريا أيضاً بأنها تسمح بتسلل عناصر خارجية للمشاركة فى المقاومة العراقية، وتستضيف مكاتب المنظمات الفلسطينية المتهمة بممارسة "الإرهاب" لا المقاومة، فضلاً عن أن سوريا متهمة بقمع المعارضة والتردد فى الإصلاح، رغم أن سوريا هى التى سلمت واشنطن عددا من رموز نظام صدام، وآخرهم السبعاوى الأخ غير الشقيق لصدام، فبددت اتهاماً قديماً هو أن سوريا تأوى هذه الشخصيات. كما تردد أن سوريا سلمت معلومات استخبارية مهمة عن المقاومة فى منطقة الموصل.

فإذا كان انسحاب سوريا من لبنان هو جزء من تصور أمريكى أوسع، فإن الخطوات الأخرى المتصورة ضد سوريا قد تشمل دوراً إسرائيلياً لإحراج سوريا، وقد تقوم تركيا بجزء من هذا السيناريو، بينما المنطقة العربية لن تحرك ساكناً. وفى نفس الوقت، فإن فصم العلاقات السورية الإيرانية سوف يكون الهدف الثالث، يتلوه الهدف الرابع، وهو قطع كل علاقة لسوريا بحزب الله والسياسات اللبنانية، بل وقد تحاول واشنطن أن تجعل لبنان مركز ضغوط ومناوأة لسوريا، حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب أهلية فى لبنان. ولا شك أن هذه الضغوط فى سوريا يوازيها تشجيع للمعارضة السورية واستقوائها بالخارج. أما لبنان، فسوف تركز واشنطن فى المرحلة القادمة على التصدى لحزب الله كقوة عسكرية، على أساس أن الدولة لا يجوز أن تحل الميليشيات فيها محل جيشها الذى يجب أن ينتشر على الحدود الدولية للبنان، وذلك حتى تزيل عدواً لدوداً قوياً. ولذلك نعتقد أن واشنطن وإسرائيل يعدان لمحاصرة حزب الله من كل صوب، خاصة فى النطاقات الثلاثة: السورية، الإيرانية، وأخيراً الوسط اللبنانى، ولذلك نتوقع أن تشهد الساحة اللبنانية تسخيناً مدروساً لهذا الغرض. وتدرك واشنطن أنها قطعت شوطا ضد حزب الله بعد أن وضعته على قوائم المنظمات الإرهابية، وحثت الاتحاد الأوروبى على أن يضعه هو الأخر، ويدخل فى إطار التحريض موقف فرنسا من قناة المنار التابعة للحزب. ولن تكف أمريكا وإسرائيل عن استهداف الحزب، ومن ذلك اتهامه بتدبير تفجير ملهى ليلى فى تل أبيب، كما اتهمت سوريا أيضاً، ومن ذلك أيضاً تلميح "أبو مازن" بأن هناك طرفاً غير فلسطينى هو الذى دبر الحادث، مما يثير التساؤل حول دور "أبو مازن" ومدى ادراكه لهذا المخطط الذى يستهدف "الارهاب" فى المنطقة مع الحلفاء الأمريكيين والإسرائيليين. وتدرك واشنطن أيضاً أن جسارة حزب الله فى التصدى لإسرائيل ليس مصدرها عقيدته وقوته وحدها، وإنما مصدرها اعتبار الحزب قوة لبنانية وطنية، وليس مجرد ميليشيات عسكرية تنافس الجيش اللبنانى، لأن الميليشيات فى الماضى كانت الأقوى من جيش الدولة مادامت هذه الميليشيات أقوى من الدولة، وهو أحد أهم أسباب الحرب الأهلية. وهذا التصور لمصير حزب

الله يتجاهل قوة الحزب السياسية، ودوره فى الحياة العامة فى لبنان، وقدرته على وضع صورة متزنة لقيادته لسياسية.

أما الانسحاب من وجهة النظر الأمريكية، فهو نجاح لسياساتها المناهضة لسوريا، وتبرير لهذه السياسة، وتصوير الموقف على أنه "تحرير" للشعب اللبنانى من السيطرة السورية، مثلما حررت واشنطن الشعب العراقى من سيطرة نظام صدام حسين، مما يعزز اعتقادنا بأن واشنطن ربما تفكر بنفس المنطق الأمريكى فى ما تردده دائماً بعض الأوساط الأمريكية، وهو "تحرير" الشعب السورى من نظامه، حسبما أشرنا. وقد ترى وزاشنطن أن هذال المنهج هو نجاح لسياسة الرئيس بوش فى مقاومة الإرهاب مادمت سوريا قد ارتبط اسمها بالإرهاب فى السجلات الأمريكية كراعية ومضيفة ومؤيدة له، وبذلك يكون الرئيس بوش فى نظره قد نجح فى الوفاء بما وعد به الشعب الأمريكى فى ولايته الثانية، خاصة وأنه هيأ الرأى العام الأمريكى لما ما هو أكبر بعد أن استمر الإعلام الأمريكى والدبلوماسية العامة الأمريكية منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣ فى تشويه صورة سوريا وعزلها، وتصاعد هذا الاتجاه رغم كل المحاولات السورية للتعاون والتفاهم والمبادرات السورية المتعددة التى تحاول بها تبديد التحفظات الأمريكية، رغم أنها تعلم أن هذا الخط المتشدد الأمريكى ليس إلا انعكاساً للسياسة الإسرائيلية تجاه سوريا.

وأما من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن الانسحاب السورى يحرر الإرادة اللبنانية التى تظن إسرائيل أنها مستعدة للتطبيع معها، كما أن هذا الانسحاب يذكرها بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين من لبنان خلال الغزو الإسرائيلى لبيروت عام ١٩٨٢، حيث اتهمت إسرائيل الفلسطينيين بأنهم سبب عدم الاستقرار فى لبنان، كلما اتهمهم بعض اللبنانيين بأن إسرائيل تعاقب لبنان بسبب وجودهم وتصرفاتهم فيه. وقد دفع لبنان بالفعل ثمناً غالياً لوجود المقاومة الفلسطينية، رغم أنه ليس طرفاً فى الصراع العربى الإسرائيلى من الناحية الفعلية. كما اتهمت إسرائيل الوجود السورى بأنه سبب تعويق الديمقراطية والإرادة فى لبنان.

وهكذا يتضح السبب الذى يحرك الولايات المتحدة وتمسكها بالقرار ١٥٥٩ رغم أن هذا القرار لا يستوفى المعايير القانونية وفق ميثاق الأمم المتحدة، وهذا مثال جديد على أن مجلس الأمن الذى يعالج مختلف القضايا بما فيها القضايا العربية لا تلقى قراراته جميعاً نفس المصير. وبصفة عامة فإن كل القرارات التى تخدم إسرائيل تقف وراءها الولايات المتحدة، وتكفل لها التأييد الدولى حتى لو كان يشوبها عيب من عيوب البطلان، أما القرارات التى تمس إسرائيل وتخدم الحق والعدل فى المنطقة العربية فإن مصيرها، إن صدرت أصلاً هو الإهمال والتجاهل، وأقرب الأمثلة قرار مجلس الأمن فى مايو ٢٠٠٢ الذى شكل لجنة لتقصى الحقائق فى مذابح جنين. ورغم أن هذا القرار صدر بتشجيع إسرائيلى إلا أن إسرائيل اجهضته، إذ اعترضت على تشكيل اللجنة، ثم على مهمتها، وظلت اللجنة فى جنييف أسبوعاً تنتظر موافقة إسرائيل على دخولها، فلم يقدر للجنة ولا القرار أى فرصة للتنفيذ.

وخلاصة القول هى أن الانسحاب السورى من لبنان سوف يتم وفقاً للقرار الدولى، وأن هذا الانسحاب هو بداية مرحلة جديدة للضغوط الأمريكية والاعتداءات الإسرائيلية، قد تصل فى النهاية إلى استهداف النظام نفسه فى سوريا، كما قد تصل إلى حد التدخل العسكرى الدولى فى لبنان لتصفية حزب الله.

فى ظل هذا المخطط، والذى قد يقترب تحليلنا من خطوطه، لا مفر من دور عربى يحفظ للبنان كرامته، ويحفظ للسوريا مكانتها، ويتصدى لهذا المخطط الذى يمهد للسيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة، ومالم تتمكن المنطقة العربية من أن تكون طرفاً فى هذا التحدى الجديد، فإن ذلك قد يمهد لتراجع العمل العربى ومؤسساته، بل وانهيار ما تبقى منها.

المبحث الثالث

هل يستوى الوجود السورى مع الاحتلال الإسرائيلى

مقارنة بين القرار ١٥٥٩ والقرار ٢٤٢

من الواضح أن القرار ١٥٥٩ الذى خرج به مجلس الأمن عن اختصاصه وفقاً للمادة ٢ فقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة بسبب تدخله فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى أو المحجوز للدول، فى قمة الشرعية الدولية، لمجرد أن الولايات المتحدة تريد ذلك، لكى يكون هذا القرار حلقة الصلة الوهمية بين مخططها فى سوريا ولبنان وبين المجتمع الدولى. وقد تمكنت واشنطن من أن تخضع الحكومات العربية لهذه الحقيقة، ولم يخرج عن هذا الإجماع العربى سوى الرئيس القذافى الذى أعلن فى القمة العربية فى الجزائر يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٥ أن هذا القرار الباطل قد أختير خصيصاً لكى يعطى قداسة خاصة دون سائر القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن، وأنه تعامل مع سوريا على أنها دولة محتلة للبنان، دون أن يطلب لبنان نفسه زوال هذا الاحتلال، وشدد بشكل يومى على رحيل القوات السورية والمخابرات السورية، وربما امتد أثر القرار إلى ترحيل الجالية السورية أيضاً من لبنان، مما أدى فى الواقع إلى خلق حالة تتسم بالتوتر الحاد، وهى التى أدت إلى إشاعة ظروف أُغتيل فيها الرئيس الحريرى، فالقرار وليس سوريا فى الواقع هو المسئول عن إشاعة هذه الحالة خلافاً لما زعم تقرير فيتس جيرالد المنشور يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٥. وهذا التفسير فى ظنى يفتح الباب للاعتقاد بأن المستفيد من كل هذه النتائج هو كل من يقع فى هذه المسافة الفاصلة بين مصلحة عموم الشعب اللبنانى والعربى، وبين إسرائيل والولايات المتحدة. فلا يستبعد هذا الافتراض إسرائيل أو الولايات المتحدة أو من يشايعهما فى الساحة اللبنانية.

إن هذا القرار يستدعى للذاكرة مباشرة قراراً شهيراً آخر هو القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٦٧ عقب العدوان الإسرائيلى على ثلاث دول عربية، واحتلال أراضيها، فإذا كان القرار الباطل ١٥٥٩ قد أصبح تكئة لضغوط كاسحة، ويتم تنفيذه بكل همة، فما هو مصير القرار ٢٤٢؟

إن حماس الولايات المتحدة للقرار ١٥٥٩ إصداراً وتنفيذاً كان يجب أن يتناسب مع حماسها للقرار ٢٤٢ الذى اشتركت فى إصداره عام ١٩٦٧، والذى أصبح أهم مرجعيات التسوية بين إسرائيل والدول العربية، فعليه أبرمت أتفاقيتا السلام بين مصر والأردن وإسرائيل، وكذلك قرارات مدريد التى أطلقت عملية السلام الشاملة فى المنطقة فى أكتوبر ١٩٩١، والذى يؤكد على مبدأ الأرض مقابل السلام. ومن المعلوم أن واشنطن قد تخلت تماماً عن هذا القرار وعن غيره من قرارات مجلس الأمن حتى ترضى إسرائيل، فقد أكد خطاب الضمانات الأمريكى المسلم لشارون فى أبريل ٢٠٠٤، أن الولايات المتحدة لن تعترض عن أى تسوية تعكس ثقل الاحتلال وسياساته، أى تتجاهل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالقدس، التى أعلنت الولايات المتحدة رسمياً فى قانون صدر فى نوفمبر ٢٠٠٢ بأنها العاصمة الأبدية والدائمة لإسرائيل، متجاهلة بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠، الذى وقفت الولايات المتحدة كل قوتها وراء صدوره بالإجماع، لأنه صدر فى وقت كان الرئيس كارتر حريصا فيه على ألا تُستغل اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية التى كان هو عرابها بما يخذل الرئيس السادات، ويحقق ما كان يخشاه السادات وخصومه معاً من أن اتفاقية السلام تهدف إلى إخراج مصر من ساحة الصراع، وإطلاق يد إسرائيل فى قضايا المنطقة.

فكيف يتم التركيز فى القرار ١٥٥٩ على التعامل مع القوات السورية التى جاءت إلى لبنان بقرار عربى، واستمرت فيه باتفاق الطائف اللبنانى على أنها قوات احتلال يجب رحيلها فورا، وتشويه صورة سوريا فى لبنان والعالم العربى، وإحراق أوراقها العربية فى الساحة العربية، وهى التى ساندت الاستقرار فى لبنان، رغم التجاوزات التى لا يمكن قبولها، بينما وجود إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية والسورية واللبنانية والتى يجب أن ينتهى بموجب القرار ٢٤٢ قد أُغفل تماماً، بل إن القرار نفسه قد تعرض للإغفال والإنكار فى خطاب الضمانات.

إن المقام لا يتسع لمقارنة مفصلة بين القرارين ١٥٥٩، ٢٤٢ الذى يؤكد عليه القرار ٣٣٨، وعادة يذكران معاً متلازمين، ولكننا يكفى أن نشير فى هذه العجالة إلى أهمية تناول الباحثين لأوجة المقارنة بين القرارين اللذين لا يجمع بينهما إلا أنهما صادرا من مجلس الأمن وبالإجماع، ويهدفان معاً إلى أغراض متباينة، الأول تحرير الإرادة اللبنانية

مما افترضه احتلالاً سورياً رغم كل المخالفة لميثاق الأمم المتحدة، والثانى إجماع دولى على عدم جواز اكتساب أقاليم الغير من جانب إسرائيل بالقوة، ومن الواضح أن الإمعان فى المقارنة بين وظيفة الوجود السورى، والأساس الذى تم به دخول سوريا، وكلها أمور مشروعة إقليمياً ودولياً لا يقارن مطلقاً مع استخدام إسرائيل للقوة والعدوان لاحتلال الأراضى العربية المجاورة، والاستمرار فيها رغم كل الجهود الدولية، وكل قرارت مجلس الأمن بزوال الاحتلال، بدءاً بالقرار ٢٤٢ والقرارت الأخرى اللاحقة.

ومن المفارقات الغريبة أن قراراً باطلاً يتم تقديسه، وجهداً دولياً هائلاً يتم تكريسه لانتزاع سوريا من لبنان لأغراض معروفة، بينما القرار الدولى الصحيح الذى يدين الاحتلال الإسرائيل يلقى التشكيك والإغفال، بل والتفسيرات المتناقضة، ويظل مهملاً منذ صدوره عام ١٩٦٧ حتى الآن مادام يتعارض مع المصالح الإسرائيلية والأمريكية. إن التاريخ سوف يثبت أن موقف العالم العربى من القرار ١٥٥٩ هو مشاركة فى إهدار المصالح العربية لعالم يقدم على الانتحار بيده، وأن هذا القرار الذى يمثل اتفاق ودياً جديداً بين الحلفاء ضد المنطقة العربية يذكرنا بالتحالف الودى بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ ضد مصر ومراكش. وأياً كانت الأسباب التى تدعو الحكومات العربية إلى السكوت، بل والقبول بهذا القرار المشئوم، فإن النتائج الوخيمة القادمة سوف ترد العالم العربى بعنف إلى مقولة على بن أبى طالب يوم حذر من الفتنة بقوله "امرتموهم أمرى بمنقرع اللوا.. فلم يستبنوا النصح إلا ضحى الغدى"

المبحث الرابع

هل يعتبر القرار ١٥٥٩

جزءاً من الشرعية الدولية؟

عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بالإجماع بناء على مشروع قرار أمريكى فرنسى انقسم العالم حوله، حيث أيده البعض ضمناً ولم يعترض عليه على أساس أن فرنسا التى عرفت بدعمها للقضايا العربية شاركت فى مشروعه، وأن هذه المشاركة قد تنطوى على دعم من الاتحاد الأوروبى، ولابد أن لهم منطقاً لم يتضح بعد فى هذه الخطوة، خاصة وأن فرنسا كانت دائماً تساند الشرعية الدولية وتتحرى الدقة فى احترام القانون الدولى والمحافظة على الأمم المتحدة وميثاقها. وقد رأينا كيف أن وزير خارجيتها السابق (وزير الداخلية الآن) قاد مناقشةً قانونية ساخنة فى مجلس الأمن فى جلسته يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣ استكمالا لجلسة نوفمبر ٢٠٠٢ حول مضمون وحدود وصلاحيات قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الخاص بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل فى العراق. كان هذا الموقف أحد أهم الأسباب التى دفعت شطراً كبيراً من الحكومات والباحثين العرب إلى عدم الاندفاع إلى الشك فى تحول الموقف الفرنسى. والسبب الثانى فى سكوت كل الحكومات العربية تقريباً عن معارضة هذا القرارهو عدم إدراك مرمى القرار وأبعاده لأول وهلة، خاصة مع تسارع التطورات فى المنطقة والتركيز على ساحة الصراع فى فلسطين. أما السبب الثالث، وربما الأهم، فهو أن معارضة القرار تعنى بالقطع مناوأة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مجتمعين، ورافق ذلك تصعيدٌ أمريكى بوضع حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، ودفعت الاتحاد الأوروبى إلى ذلك أيضاً. وهناك سبب رابع، وهو اعتقاد البعض أنه يستجيب لطائفة من اللبنانيين. ولم يعترض على القرار فى البداية سوى سوريا ولبنان الموجه ضدهما القرار، واعتبراه تدخلاً فى شئونهما الخاصة والداخلية، خاصة وأنهما صورا القرار على أنه خدمة لإسرائيل

التى يهمها أن تفصل البلدين، وأن تقضى على حزب الله باعتباره - وفق لغة القرار - إحدى المليشيات، وأكدتا أن إسرائيل لذلك كانت وراء صدور هذا القرار فى ظروف تشهد تراجع العالم العربى مما جعل الاقتران واردًا بين من يقبلون القرار ومن يرجون التقارب مع إسرائيل، وكان يؤمل من ذلك أن يكون سوطاً على شريحة من اللبنانيين لكى يشاركوا فى الإجماع على رفض القرار. وقد اعترضت مصر فى البداية على القرار وكان إعلانها على ذلك واضحاً واقترن بالتضامن مع سوريا ولبنان، مما شجع سوريا ولبنان على إثارة قضية هذا القرار أمام مجلس وزراء الخارجية العرب بعد صدور القرار بأيام، حيث اتجه إلى التعاطف معهما فى وقت لم يكن قد اتضح بعد مدى تصميم واشنطن وباريس ومعهما الأمم المتحدة على استخدام هذا القرار فى إطار تصاعد الضغوط الأمريكية على سوريا، فى الوقت الذى تقدم فيه سوريا كل ما لديها من مبادرات حتى صوب إسرائيل وإعلانها بوساطة مصر الاستعداد لمعاودة عملية السلام معها دون أى شروط مسبقة.

ومن الواضح أن اغتيال الحريرى وترافق الإدانة الدولية مع التركيزعلى الانسحاب السورى، ثم تطور هذا الخط وانتقاله إلى التركيز على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ قد أنهى كل التحفظات لأى سبب حول هذا القرار، فانتقلت الحكومات العربية بهذا الحادث ولنفس الأسباب السابقة من موقف القبول الصامت أو على الأقل عدم الرفض الصريح إلى القيام بدور فى تنفيذ القرار بدءا بالخطوة الأولى، وهى الضغط على سوريا للانسحاب من لبنان وعدم الاعتراض على التحقيق الدولى الذى تقرر فى مجلس الأمن والذي كان يفترض ان الحكومة اللبنانية ليست طرفا محايدا بل تدور حولها شبهة الاتهام ، ما دام التحقيق يفترض ضمنا ان سوريا ضالعة في الجريمة ، وما رافق ذلك من تشويه صورة سوريا ووضع وجودها فى لبنان موضع كل اتهام، مما دفع سوريا- إزاء هذا الضغط الدولى والعربى الكاسح -إلى صيغة جديدة فى تعاملها مع القرار الذى رفضته فى البداية، ورغم أن سوريا لم تقبل القرار صراحة، إلا أنها أكدت أن القرار يتم تنفيذه من

خلال تنفيذ اتفاق الطائف، مادام الهدف الأساسى من الوثيقتين هو الانسحاب السورى من لبنان. ووجهة نظر سوريا هى أنها تنفذ القرار بالفعل ولكنها لا تعترف به، وأنها بحثت مع مبعوث الأمم المتحدة وممثلى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة فى طرق التنفيذ دون التطرق إلى قبول القرار أو رفضه ، خاصة وأنها تدرك أن تمسك واشنطن بالقرارهو وسيلة لاستخدامه فى صراعها السياسى ضد سوريا، بالإضافة إلى قانون محاسبة سوريا وغيره من الأساليب. وقد سبق أن أوضحنا فى مناسبات سابقة علاقة القرار الدولى باتفاق الطائف والتمايز الكبير بينهما، وسبب تمسك سوريا بالطائف دون القرار الدولى، وهو أن الطائف أجمع عليه اللبنانيون، بينما القرار الدولى لا يقبله معظم الشعب اللبنانى. ولذلك فإن السؤال الذى تسجل المقالة إجابة واضحة عنه هو: هل قرار مجلس الأمن جزء من الشرعية الدولية يجب الامتثال له مادمنا نطالب باحترام قرارات مجلس الأمن، بل ويعتبرها معظم الفقه العربى – دون تمييز – المصدر الواضح للشرعية الدولية، بل هى الشرعية الدولية ذاتها مادام التوافق السياسى بشأنها قد تحقق بين أقطاب النظام الدولى وهم أعضاء مجلس الأمن.

والحق أن هذه القضية يجب أن تعالج من الزاويتين السياسية والقانونية فى آن واحد، لأن الفصل فى المعالجة والفهم بين الزاويتين يخل بعرض الموضوع . وليست هذه دعوة لقبول المسألة كصفقة، كما أنها لا تنوى الإقلال من خطورة الزاوية القانونية، ولكن هذه الدعوة تجمع بين الزاويتين لغرض الفهم والإحاطة، كما انها تقدم الإجابة على السؤال: لماذا حدث هذا؟ لكن الفصل بين الزاويتين السياسية والقانونية تفرضه اعتبارات علمية وسياسية، كما ان الفصل يجيب على السؤال: هل التزام مجلس الأمن فى هذا القرار صحيح الميثاق وقواعد القانون الدولى ذات الصلة، أم أن المجلس طوع الميثاق لوظيفة سياسية وأغفل الجانب القانونى وصار أداة طيعة فى يد واشنطن، وهل يجب الحذر فى إسباغ الشرعية على مثل هذه

القرارات؟ أم أن قبولها لا ينشئ سابقة أو خطاً جديداً للشرعية الدولية، وإنما القبول أملته تقديرات المصالح وضرورات السياسة؟

الحق أن محاولة الولايات المتحدة أن تحصل على مكافأة قوتها وتميزها وتصدرها قمة النظام الدولى وتوظيفها المنظمات والجماعات والدول والشرائح لخدمة رؤيتها كانت واضحة منذ نهاية الحرب الباردة فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ولذلك أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التى تتفق مع السياسة وتجافى القانون. وقد برر القاضى الأمريكى السابق شويبيل ذلك بمناسبة تأكيد محكمة العدل الدولية لاختصاصها فى نظر حادثة لوكربى وليس مجلس الأمن فى حكمها بشأن الاختصاص فى ١٩٩٨/٢/٢٨ مؤكداً أن المجلس لا يفترض أنه ملزم باحترام الميثاق والقانون الدولى لأن تجاوزه للقانون، وهو الذى يمكن أن يصنعه، يبرر سعيه إلى حفظ السلم والأمن الدوليين. وحتى لو افترضنا أن مجلس الأمن قد تدخل فى الأزمة اللبنانية السورية بهدف حفظ السلم فأين السلم الذى تهدد، وأين الأمن الذى تعكر صفوه، وأين العدوان الذى يشكله الوجود العسكرى السورى فى لبنان، مع تأكيدى على أننى لا أدافع عن هذا الوجود ولا أنكره. فمجلس الأمن يعالج وضعا عاماً بناء على طلب أحد أعضاء المنظمة أو الأمين العام، كما قد يعالج مشكلة محددة بطلب من الدولة المعنية مباشرة، وهى فى حالتنا لبنان الذى يفترض أنه تضرر من هذا الوجود السورى، وأن المفاوضات مع سوريا لسحب قواتها قد فشلت، فأصبح هناك نزاع اضطر لبنان إلى عرضه على المجلس. حتى لو حدث هذا جدلاً لوجب على المجلس أن ينصح الطرفين بتسويته فى حدود الميثاق، ولا يوصى بشكل محدد من أشكال التسوية السلمية، وإنما يكتفى بتذكير الأطراف المتنازعة بأن هناك التزاما بالتسوية بطريق سلمى. وقد يسمح له الميثاق، إذا قرر المجلس أن الجوانب القانونية فى النزاع واضحة، أن يوصى الأطراف بعرضه على محكمة العدل الدولية، مع ملاحظة أن هذه التوصية لا تنشئ اختصاصاً للمحكمة لم يكن قائماً ومقبولاً قبل صدور التوصية من جانب أطراف

النزاع. ولذلك فإن الثغرة الأولى فى قرار مجلس الأمن، هى أن لبنان لم يطلب منه مناقشة نزاع غير قائم أصلاً مع سوريا. أما الثغرة الثانية، فهى أن المجلس افترض أن لبنان لا يقدر عن التعبير عن نفسه – ربما بسبب افتراض القهر السورى له – ولذلك تحدث القرار نيابة عنه. ولكن القرار افترض أيضاً أنه يدرك أفضل من لبنان مصلحته فألزم لبنان بحل المليشيات فيه، رغم أن لبنان لا يعترف بأن حزب الله ضمن المليشيات، أى أنه لا توجد مليشيات فى لبنان. كما أن القرار طالب بانسحاب القوات الأجنبية الباقية فى لبنان، ونيته منصرفة إلى انسحاب القوات السورية المتحالفة مع الحكومة اللبنانية. وقد تم التركيز على سوريا، رغم أن إسرائيل لاتزال تحتل مزارع شبعا، ورفضت يوم ٣/١٠ صراحة الانسحاب منها تنفيذاً للقرار ١٥٥٩، رغم تأكيد الحكومة اللبنانية أن المزارع أرض لبنانية محتلة، ولم تمانع سوريا فى ذلك. فالثغرة الثالثة إذن فى القرار هى إلزام الحكومة اللبنانية نفسها بحل حزب الله، وطلب رحيل القوات السورية، مثلما يلزم سوريا بالانسحاب، رغم أن نصه عام شامل لكل القوات الأجنبية. وبذلك تدخل القرار فيما يعد شأناً داخلياً محضاً للبنان، مثلما أنكر على لبنان أهليته القانونية وقدرته على تمثيل نفسه، ووضع المجلس لبنان – رغماً عنه – تحت وصايته، كما تدخل القرار فيما يعد شأناً خاصاً وهو العلاقة السورية اللبنانية. والأغرب أن فرنسا والولايات المتحدة أنشأتا تفويضاً خاصاً للإلحاح على تنفيذ القرار وتفسيره، بحيث يشمل الانسحاب السورى القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات، وفصم عرى العلاقة بالكامل بين البلدين.

والخلاصة أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ يعد تجاوزاً من جانب المجلس لسلطاته واختصاصاته وفق الميثاق، وإذا صار سابقة، فإنه يهدر قواعد القانون الدولى المتعلقة بالسيادة والاستقلال وعدم تدخل المنظمة الدولية فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى للدول عموماً وفق القانون الدولى، وفى شئون الدول الأعضاء خاصة وفق الميثاق.

وحتى لو تجاوزنا عن انتهاك المجلس للميثاق بهذا القرار، فإننا لا نظن أن القرار يخدم السلم والأمن الدولى فى المنطقة. وقد أدى الإصرار على تنفيذ هذا القرار بالذات خاصة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة إلى القلق الشديد، لأن توازنات القوى داخل مجلس الأمن يجب أن يصححها موقف الأمين العام، مثلما حدث بالنسبة للغزو الأمريكي البريطانى للعراق، عندما أكد الأمين العام أن الغزو كان انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وربما ساعده على ذلك أن قرارات المجلس الخاصة بالعراق لم تعترف بالغزو والاحتلال، مثلما زعمت واشنطن فى تفسيرها لقرارات المجلس بدءا بالقرار ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. وبذلك عندما يدين الأمين العام الغزو فإنه يفعل ذلك فى ظل موقف الفراغ الذى وضع فيه مجلس الأمن، فلا هو أدان الغزو كما كان يجب أن يفعل، ولكنه لم يستطع، ولا هو أيد الغزو، وإلا كان خروجه على أحكام الميثاق فاضحاً.

أما فى حالة القرار ١٥٥٩، فإنه تبدو صعوبة موقف الأمين العام لأنه مكلف بتنفيذ قرارات المجلس. ولكن الرجل لم يجد سوى تأييد الدفع الإجرائى القائل بأن القرار لم يتضمن آلية لتنفيذ الانسحاب السورى، كما لم يتضمن جدولاً زمنياً للانسحاب. لقد صدر القرار مستوفياً الجوانب الشكلية المطلوبة لصدوره، وإن كان قد خالف الميثاق فى الموضوع وطريقة المعالجة، ولم ترتكب المخالفة سعياً وراء هدف يخدم المنظمة الدولية، ولكنه ضاعف الانتهاك بضلال الهدف والغاية، فتجاوز السلطة وانحرف عن القصد Detourtnement du Pouvoir et du But.

فإذا كان الأمين العام بهذا الموقف الوظيفى ينسجم مع أحكام الميثاق بشأن وظيفته، حيث لا يحق له مراجعة مجلس الأمن فى مواقف محددة وواضحة، فإن موقف الأمين العام من حيث الموضوع يعد تكريساً لعدم الشرعية التى يرسمها القرار ١٥٥٩، ولا يقدح فى هذا الرأى ما قد يراه البعض من أن القرار تعبير عن إرادة سياسية متوافقة لأعضاء مجلس الأمن، تجاوزت فى قوتها وسطوتها سطور القرار وعباراته إلى ممارسة ضغط أقوى فى الميدان لتنفيذه وتفسيره وفق الرؤية

الأمريكية والفرنسية. ومعنى هذا الرأى أن المجلس يخضع فى أعماله للإرادة السياسية لأعضائه حتى لو تجاوز فى سبيل التجاوب مع هذه الإرادة حدود سلطته فى الميثاق. غير أن موقف الأمين العام، وإن كان مفهوماً سياسياً، إلا أنه يظل عندنا غير مقبول قانونياً. وربما قد يخفف من وطأة هذا التناقض بين الإرادة السياسية داخل المجلس، وبين التزام هذه الإرادة بأحكام الميثاق، أن يطبق نفس القاعدة بالنسبة لما يصدر عن المجلس من قرارات، خاصة وأن المادة ٢٤ من الميثاق تؤكد بحق أن المجلس يتمتع بنيابة قانونية Legal Agency عن كل أعضاء الأمم المتحدة، وهذه النيابة القانونية هى الأساس القانونى لما نصت عليه المادة ٢٥ من الميثاق من أن كل ما يصدر عن المجلس من قرارات يتمتع بصفة الإلزام.

وتطبيقاً لذلك، إذا كان من السهل أن ندرك أن كل القرارات التى يصدرها المجلس ضد الدول العربية وتقف وراءها الولايات المتحدة تتمتع قولاً وعملاً، نصاً وتنفيذاً، بأعلى درجة من الإلزام القانونى والفعالية التنفيذية، إلا أنه من الصعب جداً أن نفهم كيف نميز قانوناً بين قرار يخالف الميثاق، ولكنه يتمتع بإرادة سياسية لصدوره وتنفيذه، وبين قرار يفترض أنه أيضاً صدر بإرادة سياسية ضد إسرائيل ثم تنحسر هذه الإرادة السياسية فتقف عند أبواب مجلس الأمن ولا تتجاوزها من نيويورك إلى الشرق الأوسط، لكى تنسجم إرادة الإصدار مع إرادة التنفيذ والاحترام. والقائمة بالأمثلة يضيق بها المقام، لكننا نذكر بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ الصادر فى أغسطس ١٩٨٠ الذى يحمى المركز القانونى للقدس وما تلاه من قرارات لنفس الغرض، ولكن الولايات المتحدة التى قدمت مشروع القرار، وكفلت صدوره بالإجماع ونفذته يومها بحدة، قد تغير مزاجها وتعدلت كفة مصالحها فانتهكت القرار كلية بقانون يعتبر القدس عاصمة أبدية ودائمة وموحدة لإسرائيل، كما أن خطاب الضمانات الذى سلمه بوش إلى شارون فى واشنطن يوم ٢٠٠٤/٤/١٤ ينسف كل قرارات مجلس الأمن الذى توشك واشنطن أن تقدس

قراره ١٥٥٩ لغرض فى نفس يعقوب. أليس هو نفس المجلس الذى أصدر القرار ١٤٠٢ بالتحقيق فى مذابح جنين، وكان تجاهله من جانب إسرائيل التى شجعت هى نفسها على صدوره سبباً فى تجاهله على المستوى العالمى. وأين تطبيق قرار المجلس رقم ١٤٠٥ بإنشاء دولة فلسطينية استجابة لرؤية بوش للتسوية؟

إننا ندرك بالتأكيد أسباب التفاوت فى حظوظ القرارات من التطبيق والاحترام، ولكننا نطالب بأن تحترم كل قرارات المجلس مادامت قد صدرت، كما أننا ننبه إلى خطورة صدور قرارات مخالفة للميثاق انسجاماً مع الخط الأمريكى الذى يروج له بعض الفقه الأمريكى، ومؤداه أن الزمن قد تجاوز الميثاق بنصف قرن، ولا يجوز أن يظل مجلس الأمن حبيس قانون دولى وضع لعالم لم يعد قائماً، مما أدى إلى تناقض كامل بين نصوص الميثاق وسلوك مجلس الأمن.

وأخيراً، فإن الخطورة السياسية لا تقل عن الخطورة القانونية من جراء هذا المسلك، لأنه يعنى ببساطة أن أعضاء مجلس الأمن الدائمين قد شكلوا إدارة سياسية للعالم وفق مصالحهم وخارج إطار الميثاق، ولكن تحت عباءته وداخل مبنى مجلس الأمن، الأمر الذى يدعو إلى مقاومة هذا الانحراف القانونى والسياسى من جانب بقية دول العالم، خاصة وأن هذا المسلك يسقط الوكالة القانونية فى المادة ٢٤ من الميثاق عن مجلس الأمن، مما يؤدى إلى سلسلة من الآثار القانونية الخطيرة، ويجعل من الصعب تفهم الجهود الحالية لإصلاح مجلس الأمن بوجه خاص.

لقد ثارت هذه المشكلة منذ صدور بعض قرارات المجلس فى الأزمة العراقية عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ وفى أزمة لوكربى عندما فصل مجلس الأمن فى قراره رقم ٧٣١ فى يناير ١٩٩٢ فى قضية قانونية شائكة، فأمر ليبيا بتسليم رعاياها المتهمين فى جريمة تفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربى فى اسكتلندا. وقد لحظ الفقه الدولى هذه القضية فالتفت إلى مدى حق محكمة العدل الدولية فى مراجعة قرارات مجلس الأمن، خاصة وأن قضية لوكربى قد أحدثت صداماً مروعاً بين مجلس

الأمن والمحكمة، انتهى بما قررته المحكمة يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٨ بأنها هي المختصة بنظر الدعوى من الناحية القانونية لكى يظل للمجلس دائماً اختصاصه الأصيل فى نظر الجوانب السياسية فى المنازعات جنباً إلى جنب مع الجوانب القانونية التى تختص المحكمة بنظرها، وكلاهما يتعاونان بالطريق القانونى والسياسى على التوصل إلى التسوية السلمية لهذه المنازعات.

obeikandl.com

المبحث الخامس

دور الدولة العربية العضو فى مجلس الأمن

في الأول من يناير ٢٠٠٦ حلت قطر محل الجزائر في مجلس الأمن، وبعد مضي حوالي ٦٠ عاماً على بداية عمل مجلس الأمن، فقد يكون من المفيد تحديد مواقف الدول العربية في المجلس من القضايا العربية. ولاشك أن موقف الدولة العربية العضو في مجلس الأمن من هذه القضايا تحكمه عوامل معينة، أهمها موقف هذه الدولة نفسها من هذه القضايا. وكذلك موقف العالم العربي منها، فضلاً عن البيئة الدولية السائدة وقت عرض هذه القضايا على مجلس الأمن، ونخص بشكل محدد المكانة التي تتمتع بها قرارات المجلس في هذه الظروف المتغيرة.

ورغم أن انتخاب الدولة لعضوية مجلس الأمن في الجمعية العامة يحكمه اعتباران ووفقا للأمم المتحدة، وهما التوزيع الجغرافي العادل الذي يجب أن يعكس في تشكيل المجلس، وكذلك قدرة الدولة على الإسهام في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، إلا أن العمل الدولى يشير إلى غلبة العوامل السياسية في اختيار الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. نذكر في هذا المقام أن الولايات المتحدة أثارت اعتراضات قوية على اختيار بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا والسودان، مما يدل على أن واشنطن تغلب مصالحها وعلاقاتها مع الدول المرشحة على الاعتبارات القانونية الواردة في الميثاق. وقد شغلت بعض الدول العربية المقعد غير الدائم عدة مرات، بينما لم تتمكن دول أخرى من ذلك. أما الدول التي تكررت عضويتها بشكل لافت فهي، مصر التي شغلت المقعد الدائم عام ١٩٤٦ منذ بداية عمل مجلس الأمن، ثم عادت لمدة عامين عام ١٩٤٩، ١٩٦١، ١٩٨٤، ١٩٩٦. أما الجزائر فقد شغلت المقعد العربي إذا صح التعبير عام ١٩٦٨ أي بعد استقلالها بستة أعوام، ثم عام ١٩٨٨، وأخيراً عام ٢٠٠٤ لمدة عامين في كل مرة. وشغلت سوريا هذا المقعد لمدة عامين في كل مرة وهى: أعوام ٢٠٠٢، ١٩٧٠،

١٩٤٧، علما بأن سوريا كانت جزءا من الجمهورية العربية المتحدة التي شغلت هذا المقعد لمدة عامين (١٩٦٢-١٩٦١). وقد شغلت تونس هذا المقعد لأول مرة عام ١٩٥٩ لمدة عامين ،أي بعد ثلاث سنوات من استقلالها عن فرنسا، ثم عام ١٩٨٠، وأخيراً عام ٢٠٠٠. أما البحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان والسودان واليمن والصومال وموريتانيا والكويت وقطر وليبيا ولبنان فقد شغلت هذا المقعد مرة واحدة. أما المغرب فقد شغلته مرتين، وكذلك العراق والأردن. ومن الملاحظ أن العراق وموريتانيا، وهما من الدول العربية، فقد شغلتا هذا المقعد لمدة عامين وذلك عام ١٩٧٤،١٩٧٥.

ومن المفيد أن نحدد الوظيفة التي تقوم بها الدولة العربية العضو في مجلس الأمن، والموقف الذي يجب أن تتخذه من القضايا العربية المعروضة على المجلس، خاصة عندما تكون هذه القضايا عاصفة وتثير خلاف في المنطقة العربية والعالم.

ويمكن أن نتصور أن الدولة العربية العضو في مجلس الأمن تمثل المصالح العربية، وتعبر عن الموقف العربي العام، دون أن نغفل موقف هذه الدولة بالذات من القضايا المعروضة، سواء كان موقفها جزءا من الموقف العربي، أو كان موقفاً مغايرا للموقف العربي. كذلك يمكن أن نتصور أن الدولة العربية العضو تميل بشكل أكبر في مواقفها نحو الولايات المتحدة، حتى لو كانت هذه المواقف تتناقض مع المواقف العربية، وهذا أمر لم يحدد منذ عام ١٩٤٦. وتشير تجربة العمل الدولي في هذا المجال إلى أن الدولة العربية العضو في مجلس الأمن تتشاور مع الدول العربية في الأمم المتحدة حول الموقف الذي يخدم المصلحة العربية.

من ناحية أخرى، لابد من استعراض بعض القضايا التي كان للدولة العربية العضو في مجلس الأمن موقف منها، لنرى تعبير هذا الموقف عن مجمل الموقف العربي، ويمكن في هذا الصدد أن نشير بشكل خاص إلى القضايا الخلافية في العالم العربي. وعندما أبرمت مصر اتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ عارضتها

الدول العربية جميعا، وأيدت توقيع العقوبات عليها، وأهمها نقل الجامعة العربية من مقرها في القاهرة إلى مقر مؤقت في تونس. فضلاً عن قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها، وهو مستوى من الشدة مع مصر تحفظت عليه كل من السودان وعمان والصومال. وكانت الكويت تمثل العالم العربي في مجلس الأمن في ذلك الوقت ثم حلت تونس محلها في عامي ١٩٨١،١٩٨٠، ويبدو أن اختيار تونس في ذلك الوقت يعكس انتقال مركز الثقل المؤسس وليس السياسي من القاهرة إلى تونس، ومع ذلك انتخبت مصر لعضوية مجلس الأمن لعامي ١٩٨٤،١٩٨٥، والسبب في ذلك هو أن المجموعة الإفريقية كانت تناقض المجموعة العربية، فاختارت مصر ممثلاً لإفريقيا من حصة الشمال الإفريقي. وقد حدثت مواجهة شديدة بين المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية في قمة الإسلامية الرابعة، والتي عقدت بالدار البيضاء في يناير ١٩٨٤، حيث تصدى الرئيس أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا لاستمرار حجب مصر عن المؤتمر الإسلامى، أو محاولة التأثير على الأفارقة فى هذا الشأن. وليس معنى ذلك أن هذه المواجهة هي التي رشحت مصر لهذا المقعد، لأن مصر شغلت هذا المقعد منذ أول يناير ١٩٨٤، بينما عقدت القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء في ١٦ يناير، ولم يقدر لهذا الخلاف المصري العربي أن يكون محل جدل في مجلس الأمن، بحيث يظهر موقف الدولة العربية المعنية منه، رغم أن مجلس الأمن قد ناقش اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ورفض أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء قوات دولية للإشراف على تنفيذ هذه الإتفاقية، بل إن المجلس، وإن لم يقم بإدانة مباشرة لمصر كما طلبت الدول العربية، إلا أنه أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكان هذا الموقف في نظر الوفود العربية كافيا للتعبير عن أن مصر لا تستطيع أن تنوب عن الشعب الفلسطيني في التعبير عن هذا الحق. ولذلك عندما رفض مجلس الأمن تشكيل قوات دولية، فقد تولت الولايات المتحدة تشكيل القوات متعددة الجنسيات برئاستها وبمساهمة جوهرية فيها، فضلاً عن مساهمتها الحالية مع مصر واسرائيل في نفقاتها بالتساوي.

وفى عام ١٩٨٤ صدر القرار ٥٢٢ فى ١٩٨٤/٦/١ بناء على شكوى دول مجلس التعاون من الاعتداءات البحرية الإيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية على السفن التجارية التى تصل الكويت والسعودية وتغادرهما، وأدان القرار هذه الاعتداءات، وصدر القرار بأغلبية ١٣ صوتاً ضد لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت، وكانت مصر ضمن أعضاء الأغلبية المؤيدة للقرار.

وعندما غزا العراق الكويت، ونشأ ما يسمى بأزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) كانت اليمن هي العضو العربي في مجلس الأمن. وقد تغير موقف اليمن من القرارات المتتابعة التي أصدرها المجلس ضد العراق حيث صدرت معظم القرارات بالإجماع بما في ذلك اليمن، واعترضت في بعض المرات على القرار ٦٧٨ في نوفمبر ١٩٩٠، الذي رخص للدول المتعاونة مع حكومة الكويت بالمساهمة في اتخاذ الاجراءات الضرورية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت، ولكن اليمن الذى كان متعاطفا مع العراق، ويريد للعراق أن ينسحب دون أن يتعرض لأذى، خاصة وأن نذر الوجود العسكرى الأمريكى قد لاحت حينذاك أتخذ موقفاً مماثلاً فى مجلس الأمن. فقد صدر قرار المجلس الأول فى ١٩٩٠/٨/٢ الذى طالب العراق بالانسحاب الفورى غير المشروط من العراق بأغلبية ١٤ صوتا ضد لاشئ، ولم تشترك اليمن فى التصويت، ثم اعترضت اليمن مع كوبا على القرار ٦٦١ الصادر فى ١٩٩٠/٨/٦ الذى يتضمن العقوبات على العراق، ولكن اليمن امتنع عن التصويت مع كوبا عن القرار ٦٧٤ الذى يدين انتهاك العراق لاتفاق فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية جنيف الرابع بشأن معاملة المدنيين تحت الاحتلال الحربى. من ناحية أخرى، انضم اليمن إلى الإجماع الذى صدر فى القرار ٦٧٧ فى ١٩٩٠/١١/٢٨ الذى أدان محاولات العراق تغيير سجلات السكان وطمسها فى الكويت. أما القرار ٦٧٨ فى ١٩٩٠/١١/٢٩ والذى أمهل العراق شهرا ونصف لاستخدام كافة الوسائل الضرورية ضده ما لم ينسحب طوعا من الكويت، فقد عارضته اليمن مع كوبا، حيث حصل على ١٢ صوتاً وامتناع الصين عن

التصويت. وربما اتخذ اليمن هذه الخطوة بسبب ما استشعره في القرار ومن خلال المفاوضات على مشروع القرار، بأن عبارة كافة الوسائل الضرورية تعنى استخدام القوة المسلحة دون أن يفصح القرار صراحة عن ذلك حتى يضمن صوت الصين لصدوره. والملاحظ أن اليمن الذى كان يصوت ضد القرارات مع كوبا، ترك كوبا وحدها تفرض على القرار الخطير رقم ٦٨٧ أبريل ١٩٩١ الذى فرض وصاية وحجرا على العراق، وانضم فى الامتناع عن التصويت مع الإكوادور. وكان بوسع اليمن أن يعارض القرار مثلما فعل مع قرارات أقل خطورة، لكنه أدرك أن العراق نفسه اضطر إلى الموافقة عليه حتى يتم وقف الحملة العسكرية لقوات التحالف ضده.

وإذا كان العالم العربي قد انقسم بشأن الغزو العراقي للكويت فيما يتعلق بالإجراءات اللازمه لإخراجه من الكويت، فالثابت أن العالم العربي كان مجمعا تقريبا على خطأ الغزو، ولكن الاختلاف بين الدول العربية بعد أن تدفقت القوات الأمريكية والبريطانية على الخليج، فوقعت الدول العربية في فخ المقارنة بين أفراد الغزو العراقي للكويت وبين بروز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. وكانت الدول المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق هي الأردن واليمن والسودان وتونس والجزائر والمغرب، إلا أن اليمن كان يعكس موقف هذه المجموعة التي تشكل حوالي ٤٠% من الدول العربية ضد موقف الأغلبية البسيطة التي صور وزنها مؤتمر القمة العربي في العاشر من أغسطس ١٩٩٠.

وعندما ثارت أزمة لوكربى مع بداية عام ١٩٩٢ كان المغرب هو العضو العربى فى المجلس، ويجمع المغرب وليبيا الاتحاد المغاربى الذى سعى إلى إنشائه حتى يحتوى مواقف مناوئة له فى قضية الصحراء مثل الموقف الليبى، وربما الجزائرى أيضاً. فانضم المغرب إلى الإجماع فى صدور القرار الأول فى أزمة لوكربى وهو رقم ٧٣١ فى ١٩٩٢/١/٢١، ولكن عندما بدأ مجلس الأمن يفرض العقوبات على ليبيا بصدور القرار ٧٤٨ فى ١٩٩٢/٣/٣١ امتنع المغرب ضمن

خمس دول فى المجلس عن التصويت، حيث صدر القرار بأغلبية عشرة أعضاء ضد لا شئ، كما اتخذا المغرب نفس الموقف عند صدور القرار ٨٨٣ فى ١٩٩٣/١١/١٢ الذى صدر بأغلبية ١١ صوتا، وامتناع أربعة أعضاء منهم المغرب بالإضافة إلى باكستان والصين. ومعلوم أن المغرب كان ضمن الدول المتعاطفة مع العراق.

وكانت مأساه العراق والغزو الأمريكى للعراق فى مجلس الأمن فى الفترة من ٢٠٠٣ حتى الآن مناسبة لكى تصدر الدولة العربية العضو فى مجلس الأمن موقفها، وكانت سوريا هى تلك الدولة، حيث أصدر المجلس أخطر قراراته خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٣، وهو القرار١٤٨٣ الذى فسرته الولايات المتحدة بأنه يضفى الشرعية على الاحتلال، ويعترف به من الناحية القانونية، رغم أن هذا التفسير يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى، وأهمها أن الاحتلال ينطوى على استخدام القوه غير المشروعة، ولأن الاحتلال يعطل حق الشعب فى تقرير مصيره. كما أصدر المجلس القرار ١٥٠٠ و١٥١١ بشأن العملية السياسية فى العراق، وقد اتهمت سوريا فى البداية برفض القرار ١٤٨٣، ولكنها وافقت بعد ذلك. والحق أن موقف العالم العربى الرسمى مثل الموقف السورى يعارض الاحتلال الأمريكى للعراق، ولكن سوريا تنفرد بموقف متقدم، حيث يقر بحق الشعب العراقى فى مقاومة الاحتلال، وهو ما لا تجاهر به الدول العربية الأخرى، وهو أحد الأسباب الأساسية فى معاداة واشنطن لسوريا. ولكن سوريا بسبب الضغوط الدولية والإقليمية اضطرت إلى التعامل مع الحكومات المؤقتة فى العراق التى أقامها الاحتلال حتى يساعد الشعب العراقى على التحرك صوب الاستقلال.

وأخيراً حضرت الجزائر، الدولة العربية العضو فى مجلس الأمن، الفصل الأخير المتعلق بسوريا ولبنان، حيث بدأ المجلس باصدار القرار ١٥٥٩ فى عام ٢٠٠٤، ثم القرار ١٥٥٩ الذى أنشأ لجنة التحقيق الدولية فى إغتيال الحريرى، وتلاه القراران ١٦٣٦، ١٦٤٤. ورغم تعاطف الجزائر مع الموقف السورى

واستشعارها المناخ السياسى التى صدرت فيه هذه القرارات، إلا أن الجزائر لم تعارض هذه القرارات، ربما لأن العالم العربى لم يظهر معارضه لها خاصة منذ اغتيال رفيق الحريرى، والمسارعة بإتهام سوريا بتدبير هذا الإغتيال، وتوتر العلاقات اللبنانية السورية، وانقسام القوه السياسية اللبنانية على قاعدة الولاء لسوريا أو لتبرئها أو الرغبة فى حصر القضايا اللبنانية داخل لبنان، وتجنب الاحتكاك بسوريا فى كل صغيرة وكبيرة. ولذلك، فإن الفصل بين مختلف الملفات فى الأزمة السورية اللبنانية يدعو إلى موقف عربى واضح سواء على المستوى العام أو فى مجلس الأمن. فمن الواضح أن الجذر الرئيسى لهذه المشكلة هو العلاقات الأمريكية السورية، التى أظهرت فيها واشنطن قدراً عالياً من التحامل على سوريا.

ونلخص مما تقدم إلى ما يلى:

أولاً: أن كل الدول العربية تقريباً عدا دولتين هما السعودية وجيبوتى وجزر القمر المنضمة حديثاً للجامعة العربية، اشتغلت المقعد العربى فى مجلس الأمن منذ نشأت الأمم المتحدة، وشهد بعضها فصولا سياسية قاسية وامتحانا عسيراً عندما كانت القضايا العربية الساخنة تعرض على المجلس.

ثانياً: أن سلوك الدولة العربية العضو فى المجلس كانت تشكله عوامل عديدة، أهمها الموقف العربى العام من القضية، وموقف الدول ذاتها، فضلا عن الاتجاه العام للتصويت فى المجلس، وأهمها الضغوط الأمريكية.

ثالثاً: أن امتناع الدولة العربية العضو بالقضية المطروحة، وعدم تعرضها لضغوط خارجية عاتية بدفع هذه الدولة إلى سلوك تصويتى معقول. وتشغل قطر للمرة الأولى المقعد العربى ولديها طموح كبير فى أن تضيف هذه العضوية إلى أوراقها فى السياسات العربية والإقليمية. وإذا صورت قضية الحريرى فى مجلس الأمن على أنها خلاف بين سوريا ولبنان، فإن إتجاه المجلس نحو التشدد – كما هو حادث – مع سوريا قد يدفع قطر إلى التمشى مع هذا الإتجاه، مما قد يعد انتصاراً

للبنان ضد سوريا. ولذلك فإن إعادة وضعيه على أساس أنها رغبة مشتركة سورية لبنانية تجتمع عند هدف واحد، وهو البحث عن الجناة فى قضية الحريرى معاً، فإن الانتصار للحقيقة ضد محاولات طمس هذه القضية.

obeikandl.com